بحث رقم (٣)

الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على ألمانيا (١٩٢٩- ١٩٣٣)م

أ.محمود محمد صبحي محمد

باحث ماجستير – تاريخ حديث ومعاصر –

كلية الآداب – جامعة الفيوم

الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على ألمانيا (١٩٢٩– ١٩٣٣)م:

أ. محمود محمد صبحي محمد
باحث ماجستير – تخصص التاريخ الحديث والمعاصر –
كلية الآداب – جامعة الفيوم

ملخص البحث:

في عام ١٩٢٩ وقعت أزمة اقتصادية عالمية حادة أصابت دول العالم بضربات في مقتل وقد بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زادت بها المنتجات الزراعية والصناعية بدرجة كبيرة جدا ولم توفق إلى توزيعها في الأسواق العالمية فتوقفت حركة النمو الصناعي والتجاري وحدث انهيار اقتصادي كبير في بورصة وول ستريت وتبعتها بقية الدول في أنحاء العالم فطالبت أمريكا برلين بأن تعيد إليها أموالها التي أقرضتها لها لكي تواجه الأزمة هي الأخرى في الوقت الذي طالبت فيه فرنسا بأن تستمر ألمانيا في دفع التعويضات وسحبت الأموال الأمريكية في الحال، فتأثرت بذلك دوائر الأعمال المالية في ألمانيا وإضطر البنك المركزي الألماني إلى استخدام ماله الاحتياطي ، وعجز عن مد يد المساعدة إلى البنوك الأخرى فإضطر عدد منها إلى تصفية حساباته وغلق أبوابه وتفشت البطالة لاضطرار المصانع إلى الاستغناء عن معظم عمالها حتى أربى عدد المتعطلين عن ٢٠ مليون عاطل وانتشرت المجاعة وعمت المظاهرات وعجز المستشارون الألمان في مواجهة هذا البركان الثائر فأدت الأزمة الاقتصادية إلى سقوط جمهورية فايمار في ألمانيا.

الكلمات المفتاحية:
الكساد العظيم، ألمانيا، فايمار، البنك المركزي، وول ستريت

Abstract:

The Global Economic Crisis and its Impact on Germany (1929 – 1933)

In 1929, a severe global economic crisis occurred and hit the countries of the world with hard strikes. This crisis began in the United States of America, where agricultural and industrial products increased to a very large extent and the US did not succeeded in distributing them in world markets, so the movement of industrial and commercial growth stopped and a major economic collapse occurred in the Wall Street Exchange

and the rest of the countries around the world followed it. So America demanded Berlin to return the money, it lent to them in order to face the crisis too, as well as France demanded that Germany had to continue paying compensation and the American funds was regained immediately what affected circles of financial business in German and the central bank of Germany was forced to use its reserve money and was unable to help other banks. Number of them was forced to close their accounts and ended their business. Unemployment increased as the factories had to lay off of many workers in the factories. Until the number of unemployed was more than twenty million, as a result famine and demonstrations spread. German chancellors failed in facing this volcano; the revolutionary economic crisis led to the downfall of the Weimar Republic in Germany.

Key words:

The Great Depression, Germany, Weimar,The Central Bank, Wall Street

تعبر الأزمة عن موقف وحالة يواجها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية، وتتلاحق فيها الأحداث وتتشابك فيها الأسباب مع النتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية، كما تعبر عن تهديد مباشر لبقاء النظام الذي يواجه مصيره، بالفناء أو الانهيار، ذلك بسبب الكارثة التي قد تؤدي إلى انهيار مقدماته وأسباب وجوده، فحريق شركة بالكامل قد ينهي حياتها من الوجود، والحرب الأهلية في إحدى الدول قد تنهي الحكم فيها وتنقله إلى حكم آخر.

أ- بدايات الأزمة:

في خريف عام ١٩٢٩ وقعت أزمة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل، أصابت النظام الرأسمالي والعالم بضربات في مقتل، وقد بدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت في تلك الحقبة أقوى دولة رأسمالية وزعيمة العالم الرأسمالي كله، فزعزعت أمريكا وكانت أعمق وأقسى في البلدان الأخرى، وتحدث غالبًا بسبب العلاقات الإنتاجية ذات الطبيعة المتناقضة زيادة الإنتاج وقلة الاستهلاك لدى الجماهير، نتيجة لاستغلال رأس المال للعمل، أي إن إنتاج السلع بدون الأخذ في

الاعتبار الحاجة الواقعية للاستهلاك لدى الغالبية العظمى من السكان، هو وراء حدوث الأزمات الاقتصادية.

ولقد كان الاقتصاد الأمريكي مزدهرًا بصورة كبيرة إبان الحرب العالمية الأولى، نتيجة لتوقف الصناعات الأوربية لدواعي الحرب، بل كان أغلبها موجها لها، فانتهزت أمريكا هذه الفرصة، واستطاعت أن تحرز تقدما سريعا في جميع الأسواق العالمية والأوربية، مما كان سببا في ارتفاع الطاقة الإنتاجية لديها بشكل لم يسبق له مثيل، ولكن تلك الأسواق أغلقت في وجه المنتجات الأمريكية منذ عام ١٩٢٥، بعد أن تمكنت الدول الأوربية من استعادة قدرتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب، وفي الوقت نفسه كان الإنتاج الزراعي في أوروبا يتحسن باضطراد عن طريق استخدام الأسمدة والأدوات الميكانيكية، فضلا عن زراعة أراضي جديدة كما أعادت روسيا حوالي سنة ١٩٢٦ تصديرها الزراعي في السوق، وكل ذلك أوجد في السوق العالمية فرط إنتاج غذائي، وقلل لحد كبير من الطلب على المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك أن أخذ سعر الجملة للمنتجات الزراعية الأمريكية في الانخفاض، ووجد الزراعيون أمامهم أكوامًا مكدسة من المنتجات لا يستطيعون تصريفها، في الوقت الذي كانوا مضطرين فيه لدفع فوائد القروض التي عقدوها خلال الأعوام السابقة، وبالتالي انخفضت المقدرة الزراعية لديهم، وقل شراؤهم للمنتجات الصناعية، الأمر الذي أثر تأثيرا سيئا على المشروعات الصناعية، التي كانت بدورها قد عقدت قروضا وتكبدت ديونا أصبح عبئها لا يطاق(١).

وعندما أغلقت الكثير من الأسواق العالمية بوجه المنتجات الأمريكية، انخفضت نسبة الصادرات الأمريكية إلى الخارج، في حين أخذ الإنتاج الصناعي يتزايد بصورة مستمرة، رغم عدم توافر الأسواق لتصريف هذه المنتجات، فصار الاقتصاد الأمريكي يعاني من آثار الانكماش، وهي ظاهرة اقتصادية يمر بها نظام الاقتصاد الرأسمالي، الذي لا يهتم مطلقا بإشباع حاجات الطبقة الفقيرة، بقدر ما يهمه إمكانية بيع السلع التي ينتجها بالسعر الذي يضمن له ربحا كبيرا(٢).

ب- تطورات الأزمة:

ومن غير حكمة كافية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية معالجة هذا الوضع عن طريق الائتمان، فوضعت المصارف الأمريكية اعتمادات ضخمة تحت تصرف المنتجين والمستهلكين على السواء، وبفضل هذه الاعتمادات استطاعت أمريكا إزاحة آثار الانكماش وقتيًا، كما أوقفت رؤوس أموال ضخمة شطر الدول الأوربية، خاصة "ألمانيا والنمسا" لمساعدتها في عملية الإصلاح الاقتصادي شريطة أن تشتري منها المواد والسلع الأولية التي تحتاجها.

وقد ارتفع مؤشر سوق الأسهم في بورصة وول ستريت Wall Street ، والذي لم يكن متناسبا مع واقع النشاط الاقتصادي، وقد تضافرت عوامل عدة لتصاعد الأسعار في البورصة، تمثلت في التصريحات المؤكدة على قوة الاقتصاد الأمريكي واستمرار ازدهاره، وكذلك القيام بوفرة الادخار وسهولة الاقتراض، وتهافت المدخرون على استثمار أموالهم في المضاربة، وتوسعت البنوك في منح الائتمان لكي تستفيد هي الأخرى من فروق الأسعار، ولم تكن المضاربة مقتصرة على رجال المال والأعمال فحسب؛ بل امتدت لتشمل ربات البيوت، وحتى رجال الكنيسة، وكل من يستطيع الحصول على أموال كافية لشراء أسهم الشركات.

وقد اعتمد هؤلاء في معيشتهم على أرباح تلك الأسهم، وبعد أن ارتفعت أسعار الأسهم إلى القمة في ٣ سبتمبر عام ١٩٢٩، حدث خلال الأسابيع الستة اللاحقة بعض التقلبات في السوق أقلقت الخبراء، فقد وردت أخبار سيئة من الخارج منها إفلاس شركة تأمين ألمانية، وكذلك الانهيار الفاضح لمجموعة كلارنس هارتي Clarence hartn في لندن، الذي أعلن إفلاسه في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٢٩، وتم القبض على هارتي واتهامه بتزوير وثائق تجارية تخص سوق الأوراق المالية، فنتج عن ذلك بعض الحظر من شراء الأسهم في أمريكا، وبعد أن قل الإقبال على شراء الأسهم انخفضت أسعارها، واندفع أصحابها إلى بيعها خوفا من حدوث مزيد من الانخفاض.

وبالنتيجة أدى ذلك إلى هبوط حاد، وانهيار لم يسبق له مثيل في يوم الخميس الأسود "٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩"، إذ عرض في السوق ١٣ مليون سهم، وقد كانت بعض الأسهم تفقد نصف قيمتها في يوم واحد، فسيطر الذعر على الجميع، بل في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩ قام أصحاب الأسهم ببيع أسهمهم بما يزيد عن ١٦ مليون سهم، أي بخسارة بلغت ٧٥%، وبعد ساعات قليلة وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وانهارت البورصة بشكل تام(٣)، وبلغت الخسائر الأمريكية أكثر من نفقاتها في الحرب العالمية الأولى، ولو وزعت هذه الخسارة على كل فرد من سكان الولايات المتحدة الأمريكية لبلغ نصيبه منها ٦١٦ دولارا(٤).

كذلك أدى انهيار أسعار البورصة إلى سقوط أسعار الجملة للسلع، وكانت نقطة بداية لانطلاق أزمة مالية، امتدت إلى قسم عظيم من العالم، ودامت في أكثر البلدان حتى ١٩٣٣، وفي بعضها الآخر دامت حتى سنة ١٩٣٥م، كما هو الحال في سويسرا وبولندا، وقد كان نتيجة الذعر الذي وقع في بورصة نيويورك في ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ أن عجزت المشاريع الصناعية الضخمة عن الحصول على الاعتمادات اللازمة، الأمر الذي أدى إلى تقليل نشاطها، ومن ناحية أخرى رأى المشترون أن أسعار الجملة في انخفاض، ففضلوا الانتظار أملا في المزيد من هذا الانخفاض.

وقد أغلق حوالي ١٣٥٠٠٠ مصنع ومعمل وشركة أمريكية أبوابهم، وفي صيف عام ١٩٢٩ اشتدت الأزمة بسبب حدوث جفاف فظيع في الوسط الغربي للولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى محصول رديء، فدفعت هذه الأزمة الكاسحة التي تميزت بشموليتها وضخامتها الفلاحين إلى عدم جني ثمار محاصيلهم الزراعية، لأن تكاليف جنيها كانت أكثر من عائداتها، فعجز الفلاحون عن دفع فوائد ديونهم التي عقدوها مع المصارف، ممَّا أدَّى بدوره إلى إفلاس عدد كبير من المصارف؛ إذ شوهد في أول أكتوبر عام ١٩٣١ إفلاس ٣١ مصرفا في يوم واحد(٥)، ووصل عدد البنوك الأمريكية المفلسة إلى أكثر من ١٠٠٠٠ بنك، فترك معظم الفلاحين العمل في الزراعة، وأصبحوا عاطلين عن العمل.

وأخذت الأزمة تغذي الأزمة، فشملت جميع المجالات، وانتشرت البطالة، كما تأثرت التجارة الخارجية تأثرا بالغا، وهبطت إلى مستوى لم يعهد من قبل، وانخفضت صادراتها بنسبة كبيرة، وإزاء هذا الوضع السيئ سعت حكومة الرئيس هوفر Hoover إلى التخفيف من وطأة الأزمة لكن دون جدوى، وقد بقي الخميس الأسود راسخا في الذاكرة الجماعية، وأصبح هاجس عام ١٩٢٩ يحضر إلى النفوس، كلما حصلت اضطرابات في الأسواق المالية.

وامتدت الأزمة بشكل سريع إلى أوروبا، ثم أخذت تتفاقم بصورة فجائية وصارت الكارثة الاقتصادية تنتقل من بلد إلى بلد، وذلك بسبب الترابط الاقتصادي والمالي بين دول العالم، والدور المهم الذي كانت تلعبه أمريكا في الاقتصاد العالمي؛ حيث كانت تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج الصناعي العالمي، فكانت تمثل نسبة ٤٢.٥% من مجمل الإنتاج الدولي في الفترة من ١٩٢٥– ١٩٢٩[٦].

ج– تفاقم الأزمة:

سرعان ما أحست ألمانيا بالأثر، خصوصا بعد وفاة غوستاف ستريسمان في ٣ أكتوبر عام ١٩٢٩، وكان إحساسها مفجعا، فلقد كانت القروض –لاسيما من أمريكا والتجارة العالمية هما حجر الزاوية في انتعاش الاقتصاد الألماني– قد توقفت عن التدفق ونضب معينها، وحلت مواعيد دفع الأقساط المستحقة بالنسبة إلى القروض القديمة، وكانت ألمانيا مدينة لفرنسا في ذلك الوقت ب ١٠٥ مليون دولار، لم يتمكن الكيان الاقتصادي الألماني من الصمود أمام الأزمة الكاسحة.

وعندما وهنت التجارة العالمية من جراء الانهيار العام في الأسعار، عجزت ألمانيا عن تصدير ما يكفي لدفع قيمة الواردات الضرورية من المواد الخام والأغذية التي تحتاج إليها، ولم يكن في وسع الصناعة الألمانية الإبقاء على مصانعها عاملة في حقل الإنتاج، إذ لم يتوافر لها التصدير؛ وهكذا هبط الإنتاج إلى أكثر من النصف منذ عام ١٩٣٠ مقارنة بقبل الحرب، فوصل إلى ما يقل عن ١٥.٧%، وانخفض مقدار التجارة الخارجية إلى ٦١.٥%، ولم ينتهِ عام ١٩٣٠ حتى كان العمال الألمان يواجهون أزمة شديدة، وقد تعطل منهم في يناير من العام نفسه نحو ٤٠٠ ألف

عامل، أما في يونيو فقد وصل عددهم إلى مليوني عامل، وتقلصت الصادرات الألمانية إلى خمسة بلايين مارك، وأفلست ألوف المشاريع الصغيرة(٧).

وقد ارتفعت تكاليف المعيشة في برلين بصورة كبيرة سنة ١٩٣٠ مقارنة بسنة ١٩٢٩م؛ حيث زادت أجور المساكن بنسبة ٢٥ في المئة، وأجور الانتقال بنسبة ٥٠ في المئة، وأثمان حاجيات المعيشة بنسبة ٣٠ في المئة(٨).

وفي ظل هذه الأوضاع السيئة سواء الاقتصادية أو السياسيَّة استقال هرمان مولر آخر مستشار ديمقراطي اشتراكي في ألمانيا، ورئيس آخر حكومة ائتلافية تضم الأحزاب الديمقراطية التي استند إليها كيان جمهورية فايمار من منصبه في ٢٧ مارس عام ١٩٣٠، بسبب خلاف وقع بين الأحزاب المشتركة في الحكم على موضوع صندوق تأمين البطالة، وسوء الأحوال الاقتصادية، وخلفه في المستشارية في ٢٨ مارس الدكتور برونينج Burning الزعيم الألماني لحزب الوسط الكاثوليكي، فقام برونينج بتشكيل الوزارة في ٣٠ مارس، التي كانت أقلية في الرايشستاج(٩).

وقد استهدف برونينج ضغط المصروفات بكل طريقة، فخفضت الأجور ومزايا التأمينات، وقلصت النفقات وزيدت الضرائب الموجودة، كما أضيفت ضرائب جديدة كان بعضها يسوي بين الغني والفقير، كضريبة المواطن citizen tax، وكانت تفرض على كل ألماني مبلغا واحدا سواء أكان شحاذا أم مليونيرا، فلم تفلح هذه الإجراءات أمام الأزمة الكاسحة(١٠).

وعندما كان يأمل برونينج مرشح الجيش في تثبيت حكومة برلمانية مكينة في ألمانيا، وإنقاذ البلاد من الكساد المتفاقم والفوضى السياسيَّة، إلا أنه بمحاولته تحقيق أمله هذا حفر قبر الديمقراطية الألمانية بيده، ومهد الطريق لمجيئ أدلوف هتلر، فحينما لم يتمكن برونينج من إقناع غالبية برلمانية في الرايشستاج للموافقة على إجراءات معينة تتعلق ببرنامجه المالي، عندها طلب من هندنبرج اللجوء إلى المادة ٤٨ من الدستور، واستعمال صلاحيات الطوارئ لإصدار لائحته المالية، على شكل مرسوم جمهوري، ورد المجلس على ذلك بالتصويت على طلب سحب هذا المرسوم،

وعدم الموافقة عليه في ١٦ يوليو بأغلبية ٢٥٦ صوت مقابل ١٩٣، وهكذا أخذ الحكم البرلماني ينهار في الوقت الذي كانت فيه الأزمة تحتم وجود حكومة وطنية قوية(١١).

وطلب برونينج من الرئيس محاولا إيجاد مخرج من هذا المأزق، فحل الرايشستاج في ٣ يوليو عام ١٩٣٠، ودعا إلى انتخابات جديدة في ١٤ سبتمبر من العام نفسه، مستغلًا البند ٥٤ من الدستور، الذي لم يوفر الأغلبية في الرايشستاج.

وكانت ديمقراطية فايمار في هذه الفترة تواجه سلسلة من الهجمات العنيفة، ومجموعة من الظروف التي لم تجعل لها أملا في البقاء، وفي عام ١٩٣٠ أصبحت المسألة أكثر صعوبة، والصراع ضد الديمقراطية أصبح خطيرا، وزادت فاعلية أحزاب اليمين المتطرف أثناء الأزمة، خاصة الحزب النازي، وأدرك هتلر أن فرصته قد حانت بأسرع مما يتخيل، فقدم هتلر لملايين الشعب في عاصفة دعائية ما بدا لهم في هذا الجو من الشقاء الذي يحيونه شيئا من الأمل.

فقد أعلن لهم أنه سيجعل ألمانيا قوية كما كانت، وسيرفض دفع التعويضات، ويلغي معاهدة فرساي، ويقضي على الرشوة والفساد، ويفرض سيطرته على ملوك المال، لاسيما إذا كانوا من اليهود، ويضمن لكل ألماني العمل والخبز، فلم تكن هذه النداءات تفتقر إلى الاستجابة من الملايين اليائسين والجوعى، الذين يبحثون عن الخلاص والمنقذ، فانضم كثير من الشعب إلى حزبه، وخرجوا في الشوارع أفواجا مع وحدات الحزب النازي مثل"sa – ss" (١٢).

وقد عقدت الانتخابات الرسمية الجديدة في ١٤ سبتمبر عام ١٩٣٠، وحصل الحزب النازي فيها على٦٤٠٩٠٠٠ صوت، مكنته من احتلال ١٠٧ مقاعد في الرايشستاج، فارتفع من مرتبة أصغر حزب في البرلمان إلى مرتبة الحزب الثاني، فكان هذا نصرا مؤزرًا، وعلى الجانب الآخَر ارتفعت نسبة أصوات الشيوعيين من ٣٢٦٥٠٠٠ صوت في عام ١٩٢٨ إلى ٤٥٩٢٠٠٠ صوت، كما ارتفع عدد المقاعد التي يحتلونها من ٥٤ إلى ٧٧ مقعد، وفقدت الأحزاب المعتدلة للطبقات المتوسطة باستثناء حزب الوسط الكاثوليكي أكثر من مليون صوت، وكان واضحا أنا الحزب النازي في تصاعد كبير، كما اتضح –أيضًا– أنه من الصعب على برونينج وعلى

غيره من المستشارين الحصول على أغلبية برلمانية مستقرة، وإذا لم تتوافر مثل هذه الأغلبية فكيف يمكن للجمهورية أن تعمر وأن تبقى(١٣).

وفي مارس عام ١٩٣١ حاولت النمسا عقد اتحاد مع ألمانيا (الأنشلوس) Anschluss"وحدة ألمانيا والنمسا من الوجهة الاقتصادية"، عن طريق الدخول في نظام جمركي معها، ولكن فرنسا اعترضت واعترض غيرها من الدول، خوفا من اتحاد الدولتين، واضطرت النمسا وألمانيا إلى التخلي عن المشروع(١٤).

وقد أثارت القضية الفزع في نفوس الأجانب، الذين وضعوا أموالهم في النمسا، فسحبوا هذه الأموال فجأة في مايو عام ١٩٣١، ممَّا أدَّى إلى عجز البنك النمساوي كريديتانتولت Kreditanstalt أكبر بنوك النمسا، وأغلق أبوابه وانتشر الذعر بسرعة في ألمانيا، فمنذ آخر مايو ١٩٣١ أخذ الأمريكيون يسحبون بسرعة الأموال التي وضعوها في ألمانيا، عندما رأوا إفلاس بنك النمسا، وأخذوا يبيعون السندات الصناعية الألمانية التي اشتروها من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩، وفي ثلاثة أسابيع نزح من ألمانيا أكثر من مليار مارك من الأموال الأجنبية، وعندما حرم البنك المركزي Reich bank من مساعدة الاعتمادات الأجنبية، اضطر أن يستخدم احتياطيه من العملة الأجنبية لدفع المشتريات التي قام بها الألمان من الخارج، كما عجز عن مد المساعدة للبنوك الألمانية الأخرى، فاضطر عدد منها إلى تصفية حسابه وغلق أبوابه(١٥)، وأهمها بنك دار مشتادر darmstader bank، الذي انهار في ١٣يوليو عام ١٩٣١.

وهنا أمرت الحكومة بإغلاق جميع البنوك الألمانية لمدة مؤقته، وسمي هذا الإجراء بالإجازة المصرفية، خشية الوقوع في الإفلاس، ولما فتحت أبوابها في ٥ أغسطس تلقَّت أمرا بأن لا تجري أية عمليات مالية، إلا إذا كان لتمكين الصناعيين من دفع أجور عمالهم، لكن ظلت البورصة مغلقة حتى ٣ أغسطس، وهذا يعني أن بنوك الرايخ كانت شبه مغلقة من ١٣ يوليو إلى ٣ سبتمبر(١٦).

د- نتائج الأزمة على الاقتصاد الألماني:

بما أن ألمانيا كانت تؤلف ثاني أكبر دولة رأسمالية في العالم، فإن تأثرها بالأزمة الاقتصادية كان مفجعًا، ففي سنوات الأزمة أشهرت ٦٨ ألف مؤسسة رأسمالية

الإفلاس، واضطرت المصارف الكبيرة في ألمانيا إلى طلب الشرطة، لتحميها من جماهير المودعين الذين بدأوا يخشون مصير ودائعهم، بعد إفلاس العديد من المصارف المعروفة.

وأخذت البنوك الخارجية في لندن ونيويورك تطلب ودائعها قصيرة الأجل، وتهددت العملة الألمانية بأن تبلغ ما بلغته عام ١٩٢٣، وسارع هندنبرج بإرسال نداء مؤثر إلى رؤساء الدول الكبرى، فأيد الرئيس الأمريكي هوفر هذا النداء مقترحا إعلان موراتوريوم، وهو تأجيل الديون الحربية لمدة سنة، يمكن خلالها لألمانيا أن تلتقط أنفاسها، وتنظم أمورها، ووافقت معظم الدول، ولكن فرنسا تلكأت قبل أن توافق بتحفظات، فضاع هذا الأثر الطيب ولم يفلح الموارتوريوم في حل الأزمة(١٧)، وأخذت البطالة تتفشى واضطرت المصانع إلى طرد عمالها.

لقد أدركت ألمانيا أنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوث الكارثة، إلا بمساعدة البنوك الأجنبية، وفي ذلك عقد مؤتمر لوزراء المالية في لندن، فقرر أن تنجد البنوك الكبرى الأمريكية والإنجليزية وحتى الفرنسية البنوك الألمانية، لتخليصها من الكارثة، وأصدر البلاغ الآتي إن سحب الأموال بكثرة أفضى إلى أزمة مالية حادة، سببها فقد الثقة من غير مبرر في حالة الميزانية والحالة الاقتصادية، فلضمان ثبات ألمانيا المالي اللازم للعالم كله تعلن الحكومات الممثلة للمؤتمر النظر في المقتَرَحات الآتية، لتفريغ الحالة:

- أن يجدد أجل القرض الذي منحته البنوك المركزية لبنك الرايخ، وقدره ١٠٠ مليون دولار برعاية بنك التسويات الدولية.
- أن تتخذ المعاهد الدولية في البلدان المختلفة تدابير مشتركة، لعدم سحب الأموال من ألمانيا.
- أن يطلب من بنك التسويات الدولية تعيين لجنة أو مندوبين ينتخبهم محافظو البنوك المركزية المختصة، لتحقيق حاجات ألمانيا المالية المستعجلة، ولدرس الطُّرُق اللازمة لتحويل بعض الاعتمادات قصيرة الأجل إلى اعتمادات طويلة

الأجل، وقد أمضى هذا البلاغ المستر رامسي ماجدونالد، والسير موريس هنكسي سكرتير المؤتمر العام[١٨].

ولكن الحالة ظلت مع ذلك حرجة، فقد أغلق بنك برلين أبوابه في أكتوبر عام ١٩٣١، وفي ديسمبر عام ١٩٣١ توقف مصنع قاطرات بورسيج borsig التجارية عن دفع مدفوعاته[١٩].

وقد أصبحت الأوضاع الاقتصادية حرجة للغاية خصوصا بعد زيادة الديون الخارجية إلى ٢٠ مليار مارك [٢٠]، وانخفاض الدخل القومي سنة ١٩٣٢ إلى ٣٩ في المئة عما كان عليه عام ١٩٢٩، ولتوضيح أبعاد المأساة أكثر لابد من الإشارة إلى أعداد العاطلين عن العمل في البلاد، فقد ارتفعت نسبة العاطلين في عام ١٩٣٠ إلى ما يزيد عن ٣ مليون عاطل، أي بنسبة ٢٢%، وفي عام ١٩٣١ وصل العدد إلى أكثر من ٤ مليون عاطل، أي بنسبة ٣١%، ثم تضاعفت هذه النسبة تماما لتصل في عام ١٩٣٢ إلى أكثر من ٥ مليون عاطل، أي بنسبة ٤٤% من مجموع الألمان القادرين على العمل، وفي عام ١٩٣٣ بلغ العدد ٦ مليون عاطل دون أسرهم، وهذا كان المسجل فقط[٢١] وبلغ العجز في الميزانية إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وكان يجب –بالإضافة إلى هذا كله– دفع ما يقارب ١٠٠مليون مارك سنويا، طبقا لمشروع يونج[٢٢].

واستمرارا للأوضاع السيئة، ففي إبريل عام ١٩٣٢ طرحت بريطانيا قاعدة حرية التجارة، وفرضت ضرائب جمركية تتفاوت ما بين ١٠% و٣٣%، فأضاف ذلك عبئا جديدا على الصادرات الألمانية، التي كانت معظمها يدخل بريطانيا دون ضرائب[٢٣].

وقد امتد أثر الأزمة الاقتصادية إلى النشاط الزراعي، فقد برزت ظاهرة الرهن الزراعية، وكان المزارعون يقترضون لشراء البذور والأسمدة والآلات الزراعية، وقد أجبر الفلاحون إلى بيع بيوتهم بالمزايدة، وصارت تكاليف زراعة المحاصيل أكثر من جنيها، فساءت أحوال الفلاحين بدرجة كبيرة، نتيجة لكثرة الديون، وفرض الضرائب المجحفة، التي وصلت أضعاف مستوى ما قبل الحرب، وارتفاع أسعار الأسمدة، واستمرار انخفاض أسعار الإنتاج الزراعي في الأسواق العالمية، وزيادة المنافسة

الأجنبية، وارتفاع أسعار فائدة الديون، وعدم تعاطف البنوك مع الفلاحين[٢٤]؛ حيث كان يبلَغ عددُ الألمان المشتغلين بالزراعة ١٥ مليون، أي ربع عدد السكان تقريبا، ويشكون جميعًا من كساد المحصولات الزراعية، وذلك لأن رواج هذه المحصولات يتوقف بالطبيعة على انتعاش الحركة التجارية والصناعية في البلاد.

ولقد توقفت حركة الصناعة الألمانية في العهد الأخير، حتى بلَغ عددُ العمال العاطلين الذين يتقاضون إعانات أسبوعية من الحكومة ٦ مليون عامل، وبلَغ عددُ العمال العاطلين المؤقتين الذين سقط حقهم في الحصول على الإعانة الحكومية ٢ مليون عامل، وإذا أضفنا إلى هذين الفريقين أفراد أسرهم من الأطفال والشيوخ العاجزين عن العمل، يتضح أن عدد العاطلين الحقيقي الذين يقاسون اليوم آلام البؤس والضائقة ٢٠ مليون نسمة، أي ثلث عدد السكان تقريبا.

ولقد ترتب على كساد المحصولات الزراعية نقصان كبير في دخل الزُّرَّاع، وإن هذا الدخل الذي كان يقدر في سنة ١٩٢٨ ١٩٢٩ بـ ٩ مليار و٣٠٠ مليون مارك، أصبح يقدر في سنة ١٩٣٠ ١٩٣١ بـ ٦ مليار و٦٠٠ مليون مارك، أي إنه نقص بمقدار الثلث تقريبا، بإضافة إلى شكوى صغار الزراع الألمان من نظام الملكية الزراعية، وعدم المساواة في توزيع الأراضي.

وذلك لأن الولايات الألمانية رغم اتحادها تحت لواء الجمهورية، لا تزال محافظة على بعض التقاليد الإقطاعية، من حيث توزيع الأراضي الزراعية ويكفي لمن يجول في أنحاء ألمانيا لاسيما في بروسيا الشرقية وبافاريا سيشاهد قصور كبار الملاك الشامخة، وضياعهم الكبيرة، يدرك أن نظام الملكيات الزراعية الكبيرة يكاد يكون هو المألوف في هذه البلاد[٢٥].

هـ- السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجمهورية في الداخل والخارج:

لقد سعت الحكومة لمعالجة هذه الأزمات الزراعية والاقتصادية بعدة طرق:

١- رفع قيمة الفوائد الجمركية المفروضة على الحاصلات الزراعية المستوردة من الخارج، لاسيما على القمح والسكر والشوفان، وفرضت مكافئات مالية للمصدرين، ولم يستفد من رفع قيمة الفوائد الجمركية ومن هذه المكافئات إلا كبار الزراع والملاك،

إذ هم وحدهم المنتجون والمصدرون، أما صغار الزُّرَّاع فنظرا لصغر مساحة أراضيهم وما تتطلبه الزراعة في ألمانيا من كثرة التكاليف لعدم جودة الأراضي وخصوبتها، فيكتفون في الغالب بتربية مواشيهم، وزرع الحبوب التي تكفي لقوتهم السنوي.

ولقد نتج عن رفع الفوائد الجمركية المفروضة على الحبوب والسكر، ارتفاع أثمان القمح والسكر ارتفاعا كبيرا، فبينما يبلغ ثمن طن القمح في ألمانيا ٣٠٠ مارك، يبلغ ثمنه في الولايات المتحدة ٩٥ مارك فقط، وبينما يبلغ ثمن طن السكر في ألمانيا ٤٠٠ مارك، يبلغ ثمنه في إنجلترا ١٥٠ فقط، ولقد ترتب عن ارتفاع الأسعار اشتداد البؤس بين الطبقات الصغيرة، من موظفين وزراع وعمال لاسيما العاطل منهم.

٢- طريقة الاستعمار الزراعي: سعت حكومة برونينج إلى تنفيذ طريقة الاستعمار الزراعي التي تعمل على نشأة نظام الملكيات الصغيرة في البلاد، ولقد أراد الدكتور برونينج أن يتخذ من هذه الطريقة وسيلة لمكافحة البطالة، وتقليل عدد العمال العاطلين، فاشترت الحكومة من كبار الملاك والبارونات مساحات مختلفة من الأراضي، تقدر جميعها بـ٤ آلاف هكتار، وأخذت في تأجير تلك المزارع للعمال بأجور زهيدة جدا، ولكن هذه الطريقة لم تنجح لعدة أسباب:

- إن العامل العاطل لا يصلح للزراعة، لأنه صانع قبل أي شيء.
- قررت الحكومة قطع الإعانة عن كل عامل عاطل تأجر له قطعة أرض ليزرعها، فأحجم الكثير من العمال العاطلين عن تأجير الأراضي، حتى لا يتركوا مورد الرزق السهل المضمون إلى مورد غير مضمون.
- لم ينجح أغلب العمال العاطلين الذين أقبلوا على زراعة هذه الأراضي في مشروعاتهم، وذلك لرداءة تربة الأرض المؤجرة، لأن كبار الملاك عندما باعوا تلك الأراضي باعوا الجزء غير المنتج، الذي يكاد يكون غير صالح للزراعة.

وفي هذه الآونة التي لم تنجح الحكومة فيها لتنفيذ برنامجها الزراعي، تقدم هتلر إلى صغار الزراع ببرنامجه الخلاب، الذي يرمي لمحاربة اليهود والرأسماليين، فاعتقد صغار الزراع أن محاربة اليهود معناها القضاء على المصارف اليهودية، والتخلص من الديون، التي يعانون من أغلالها، وأن محاربة الرأسماليين معناها فناء طائفة كبار

الملاك، ونزع ملكية أراضيهم، فأقبلوا على هذا الحزب أفواجا معلنين انضمامهم إليه، وأصبح أغلبهم يعتقد أن تنفيذ مبادئه الشرط الأساسي للخروج من مرارة الأزمة الزراعية والضائقة الحالية(٢٦).

ومع اشتداد الأزمة العالمية التي طحنت الدول فجعلتها تسعى إلى الحصول على أي مبلغ ينقذها، فطالبت فرنسا بأن تستمر ألمانيا في دفع التعويضات، وطالبت الولايات المتحدة هي الأخرى التي قدمت الكثير من القروض والأموال للصناعة الألمانية ولحكومة الجمهورية بأن تعيد إليها أموالها، لكي تواجه هي الأخرى الأزمة، فوقفت ألمانيا عاجزة وأصبحت في حيرة من أمرها(٢٧).

وهكذا داهمت العالم الغربي كله قوى لم يستطع زعماؤه فهمها، وآمنوا أن التغلب عليها يفوق طاقة البشر، وعمت الحيرة الجميع؛ إذ كيف يمكن أن تحل مثل هذه الفاقة الضخمة المفاجئة، وكان هتلر قد تنبأ بالكارثة، وكتب في إحدى الصحف النازية، يقول: "في تلك الأيام المتناهية من التعاسة عندما كان الصمت يطبق على المصانع، وسجلت البطالة أكثر من ستة ملايين عاطل دون أسرهم، وامتدت صفوف الناس أمام أبواب المخابز مئات من الأمتار، في كل مدينة من مدن البلاد، لم يسبق لي في حياتي أن شعرت بمثل هذا المرح والارتياح، لأن الحقيقة المرة قد فتحت أعين الملايين من الألمان على أفاعيل النصب، والأكاذيب، والخيانات، والخدع التي استخدمها الماركسيين ضد الشعب"(٢٨).

ولقد أدى فشل برونينج المتكرر، والمستشارين الألمان، في التغلب على الأزمة الضخمة حتى بعد انعقاد مؤتمر لوزانه عام ١٩٣٢ ، الذي أنهى مسألة دفع التعويضات والتخوف من شبح الشيوعية، واليهود، وسوء الأحوال الاجتماعية، وانتشار الفقر والبأساء، وتردي مستوى الزراعة والفلاحين على السواء، وانتشار روح القلق والسخط في نفوس العمال، إلى تطلع الأنظار إلى الحزب الاشتراكي الوطني للعمال الألمان (Nazi) "National Sozialitich Deutscher Arbeiter Partei الذي يرأسه أدولف هتلر(٢٩).

و- هل أعان الاقتصاد الألماني الجمهورية أم خذلها؟

لم يستطع الاقتصاد الألماني إعانة الجمهورية، وذلك لما فرض عليه من تعويضات أثقلت كاهله، وأصبح حملها لا يطاق، بالإضافة إلى ما طلب من ألمانيا بتسديد ما عليها من قروض، وسحب المستثمرين الأجانب لأموالهم، وانهيار قيمة العملة فكان تدهور الاقتصاد نقمة على الجمهورية أدى إلى سقوطها، وكان هبة من السماء لأعدائها(٣٠).

هوامش البحث:

(١) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٦)، ص ٥٤-٥٥.

(٢) عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠)، دار النهضة العربية، بيروت (١٩٧٤)، ص ٢٨٥.

(٣) لبيب عبد الساتر: أحداث القرن العشرين منذ ١٩١٩، ط٣، دار المشرق، بيروت، ص ٧٤ ٧٥. عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الدول الأوروبية الكبرى (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر (٢٠١٥/٢٠١٦)، ص ٢٨-٣٠.

(٤) عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية، ص ٣٢.

(٥) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم، ج٣، ص ٥٦.

(٦) عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية، ص٤٣.

(٧) نيرمين سعد الدين إبراهيم: التطور الاجتماعي في ألمانيا (١٩٣٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة (٢٠٠٦)، ص٣٤-٣٥.

(٨) وثائق وزارة الخارجية ملف بعنوان استعلامات عن غلاء المعيشة في ألمانيا ٩ يوليو سنة ١٩٣٠ الكود الأرشيفي ٠١٤٢٣٦ - ٠٠٧٨

(٩) وليام شيرر: تاريخ ألمانيا الهتلرية "نشأة وسقوط الرايخ الثالث"، ترجمة خيري حماد، ج١، دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٥٨)، ص ٢٥٨

(10) Hening, R., *The Weimar republic (1919 – 1933)*, 1st Ed., London and New York (1998), p. 1; Coy, J.P., *A Brief History of Germany*, New York (2011), p. 67.

(11) Kolb, E., *The Weimar republic*, Trans. Falla, P. S. and Park, R. J., 2nd Ed., London and New York (2005), pp. 118-119.

(١٢) نيرمين سعد الدين إبراهيم: صعود النازية ألمانيا بين الحربين العالميتين: سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا، المراجعة التاريخية والتقديم منذر الحايك، دار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول دمشق (٢٠٠٨)، ص ٥٠-٥١؛ وليام شيرر: قيام وسقوط الرايخ الثالث "نهاية ديكتاتور"، ترجمة جرجس فتح الله، ج١، دار آراس للطباعة والنشر ومنشورات الجمل، أربيل- العراق (٢٠١٢)، ج٣، ص ١٩١-١٩٢.

(13) Breitman, R., *German Socialism and Weimar Democracy*, North Carolina (1981), pp. 164-165.

(١٤) محمد كمال الدسوقي: تاريخ ألمانيا، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص ١٣٣

(١٥) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم، ج٣، ص ٥٧.

(16) Kolb, E., *The Weimar republic*, p. 122.

(١٧) عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية، ص ٧٨.

(١٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية ملف بعنوان الأزمة المالية في ألمانيا عام ١٩٣١ " Cries Financiered en Allemande 1931" الكود الأرشيفي ٠٣٥٢٦٤ – ٠٠٧٨

(١٩) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم، ج٣، ص ٥٨.

(٢٠) وثائق وزارة الخارجية أحداث وحركات سياسية في ألمانيا (١٩٢٦-١٩٣٣) الكود الأرشيفي ٠٣٤٤٥٦ – ٠٠٧٨

(21) Lee, S.J., *The Weimar republic*, 1st Ed., New York (1998), p. 95.

وثائق وزارة الخارجية المصرية ملف بعنوان الأزمة المالية في ألمانيا عام ١٩٣١ الكود الأرشيفي ٠٣٥٢٦٤ – ٠٠٧٨

(22) Kolb, *The Weimar republic*, p. 122

(٢٣) جمال البنا: ظهور وسقوط جمهورية فايمار "مأساة التخبط في اتخاذ المواقف"، مطبعة حسّان، القاهرة (١٩٧٧)، ص ٣٣٤.

(24) Hening, R., *The Weimar republic*, pp. 50-51;

عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية، ص ٧٨.

(٢٥) وثائق وزارة الخارجية، ملف بعنوان أحداث وحركات سياسية في ألمانيا ١٩٢٦ ١٩٣٣ الكود الأرشيفي ٠٣٤٤٥٦ – ٠٠٧٨

(٢٦) وثائق وزارة الخارجية ملف بعنوان أحداث وحركات سياسية في ألمانيا ١٩٢٦ ١٩٣٣ الكود الأرشيفي ٠٣٤٤٥٦ – ٠٠٧٨

(٢٧)عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت (٢٠١٤)، ص ٥٦٠

(٢٨) وليام شيرر: تاريخ ألمانيا الهتلرية، ص ٢٥٧– ٢٥٨.

(٢٩) عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم، ج ٣، ص ٥٩؛

Lee, The Weimar republic, p.83.

(٣٠) وليام شيرر: ألمانيا الهتلرية، ص ٢٥٥–٢٥٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق:

وثائق وزارة الخارجية المصرية:

ملف بعنوان: أحداث وحركات سياسية في ألمانيا من سنة ١٩٢٦ ١٩٣٣ ، الكود الأرشيفي ٠٣٤٤٥٦ ـ ٠٠٧٨

ملف بعنوان: استعلامات عن غلاء المعيشة في ألمانيا ٩ يوليو ١٩٣٠ ، الكود الأرشيفي ٠١٤٢٣٦ ـ ٠٠٧٨

ملف بعنوان: الأزمة المالية في ألمانيا سنة ١٩٣١، الكود الأرشيفي ٠٣٥٢٦٤-٠٠٧٨

ثانيًا: المراجع العربية والمعربة:

١- جمال البنا: ظهور وسقوط جمهورية فايمار "مأساة التخبط في اتخاذ المواقف"، مطبعة حسّان، القاهرة (١٩٧٧).
٢- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥-١٩٦٠)، دار النهضة العربية، بيروت (١٩٧٤).
٣- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت (٢٠١٤).
٤- عبد العظيم رمضان: تاريخ أوربا والعالم في العصر الحديث، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٦).
٥- لبيب عبد الساتر: أحداث القرن العشرين منذ ١٩١٩، ط٣، دار المشرق، بيروت.
٦- محمد كمال الدسوقي: تاريخ ألمانيا، دار المعارف بمصر، القاهرة (٢٠٠٣).
٧- نيرمين سعد الدين إبراهيم: صعود النازية ألمانيا بين الحربين العالميتين سياسيًا اجتماعيًا اقتصاديًا، المراجعة التاريخية والتقديم منذر الحايك، دار صفحات للدراسات والنشر، الإصدار الأول دمشق (٢٠٠٨).
٨- وليام شيرر: تاريخ ألمانيا الهتلرية "نشأة وسقوط الرايخ الثالث"، ترجمة خيري حماد، ج١، دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٥٨).
٩- ------: قيام وسقوط الرايخ الثالث "نهاية ديكتاتور"، ترجمة جرجس فتح الله، ج١، دار آراس للطباعة والنشر ومنشورات الجمل، أربيل- العراق (٢٠١٢).

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1- Breitman, R., *German Socialism and Weimar Domcracy*, North Carolina (1981).
2- Hening, R., *The Weimar Republic (1919 – 1933)*, 1st Ed., London and New York (1998).
3- Kolb, E., *The Weimar Republic*, Trans. Falla, P. S. and Park, R. J., 2nd Ed., London and New York (2005).
4- Lee, S. J., *The Weimar Republic*, 1st Ed., New York (1998).

رابعًا: الرسائل العلمية:

١- عماري أم السعد: الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الدول الأوروبية الكبرى (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) نموذجًا، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر (٢٠١٥/٢٠١٦).
٢- نيرمين سعد الدين إبراهيم: التطور الاجتماعي في ألمانيا (١٩٣٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس ، القاهرة (٢٠٠٦).